الشباب الجزائرى بالمجال الحضرى: بين التضمين والاستبعاد الاجتماعى
مقاربة سوسيو- أمبريقية بمدينة تلمسان أنموذجاً *

بوو شمـــة الهـــادى**

يقدم هذا البحث مقاربة فى موضوع الشباب بالجزائر من حيث وضعه بين التضمين والاستبعاد الاجتماعى. وإشكاليته تمحورت أساسًا حول علاقة السياسات العمومية من خلال عنصر التنمية بالجزائر بوضعية الشباب من حيث تضمينهم وإدماجهم أو استبعادهم وإقصائهم ومن ثمة تهميشهم. خلصت هذه الدراسة الإمبريقية بمدينة تلمسان إلى استخلاص عدد من النتائج، كان أهمها التأكيد على العلاقة المباشرة بين فشل مشروعات التنمية ووضعية العديد من الشباب الذى يعيش الاستبعاد والتهميش. هذا الوضع خلف بدوره العديد من النتائج، كان أهمها إقبال العديد من الشباب على الهجرة أو الانحراف، وحتى ممارسة العنف الحضرى وغيره.

مقدمة

تتعرض بلداننا المغاربية ومنها الجزائر بوصفها نموذجًا فى هذه الدراسة للعديد من المشكلات والأزمات فى سياساتها العامة وعلى جميع المستويات، الشىء الذى جعلها منتجة للكثير من مظاهر الاستبعاد والتهميش والإقصاء بدل التضمين وتوفير عناصر الاندماج لمختلف الفئات ومنها الشباب بشكل خاص.

* هذا البحث مستل جزئيًا من مشروع زمالة ما بعد الدكتوراه ٢٠١٦- التى تم تنفيذها بدعم من المجلس العربى للعلوم الاجتماعية فى إطار منحة مقدمة من مؤسسة كارنيجي بنيويورك.

** أستاذ علم الاجتماع بجامعة سيدى بلعباس، الجزائر.

هذا الوضع جعل منها طاردة للعديد من الشباب ودافعة لهم سواء للهجرة أو ممارسة مختلف مظاهر الانحراف، وحتى الاتجاه إلى التطرف، فأحلام العديد من هؤلاء تعطلت ومعها مشروعهم المستقبلى، فى ظل الاستبعاد الاجتماعى والإقصاء ومظاهر اللامساواة الممارسة عليهم، والتى يكابدها الكثير منهم.

للأسف رغم أن هؤلاء الشباب هم الفئة الغالبة والنشيطة والمبدعة فى المجتمع، فإن سياسة الدولة فى الجزائر تجاه هؤلاء تبدو قاصرة فى تضمين وإدماج هذه الفئة، وبالمقابل يبرز دورها فى تغذية مزيد من الاستبعاد الاجتماعى المتضمن بدوره لمختلف أشكال التهميش والإقصاء والحرمان الاجتماعى.

يظهر كل هذا بشكل جليّ من خلال الانتشار والحضور اللافت لمظاهر الفقر (الحضرى خصوصا)، والبطالة، وأزمة السكن، والعزوف عن المشاركة، وعدم الثقة فى السلطة، مع ما يرتبط بها بنيويا من مظاهر السكن الهش والقصديرى والعنف والجرائم الحضرية وتفسخ القيم، وكل هذا بدوره هو مظهرُ من المظاهر العامة للاستبعاد الاجتماعى الحاصل فى مجالات مختلف المدن الجزائرية، ومنها مدينة تلمسان كميدان لهذه الدراسة.

إذن، يبرز من خلال هذا وبشكل أولى أن أوضاع الشباب تزيد تأزما، خصوصا مع عدم وضوح طرائق التنمية ومناهجها وانتشار أشكال التسيير البيروقراطى، وسوء توزيع الخيرات والمقدرات بين جميع الفئات والشباب خصوصا، ففى الجزائر تستفيد فئات على حساب أخرى من حصص التنمية، بينما تفتقد فئة مهمّة من السكان (الشباب خصوصا) لحظوظهم التنموية والاندماجية والتضمينية، ويبقى بالمقابل الاستبعاد هو العملية الحاصلة والمميزة لوضعهم.

عموما، كل هذا سيكون تحت مجهر البحث من خلال نموذج حى بودغن بمدينة تلمسان بالجزائر، بتركيز ومقاربة فى ذلك لواقع حال الشباب، ولدور وسياسات الدولة فى عمليات التضمين والاستبعاد الاجتماعيين Social inclusion and Social Exclusion لهذه الفئة.

قضايا البحث وإشكاليته

بالنسبة للقضية المركزية فى هذا البحث، فستتركز حول أوضاع الشباب من خلال مظاهر التضمين والاستبعاد الاجتماعى، التى يعيشونها بخصوص الحقوق والفرص الممكنة لهم من قبيل (التنمية، التعليم والتدريب، الشغل والدخل والاستهلاك، السكن، المشاركة الاجتماعية والسياسية)، فى هذا السياق انصبّ تركيزنا الإشكالى على البحث فى العلاقة بين السياسة العامة والتنمية ودورها فى التضمين والاستبعاد الاجتماعيين للشباب.

فرضيات البحث

تتحدد فرضيات هذا البحث كما يلى:

١- السياسة العامة (التنمية أساسا) بالجزائر عاجزة عن توفير وتحقيق فرص التضمين والاندماج لفئة الشباب، وبالمقابل هى تمارس دورًا فى استبعاد هذه الفئة وبكيفيات مختلفة يتجلى معظمها وبشكل واضح فى انتشار مظاهر الفقر الحضرى، البطالة، أزمة السكن، النقل، عدم المشاركة وغير ذلك.

٢- السياسة العامة لها دور فى عمليات التضمين وهى مسئولة عن الاستبعاد الاجتماعى اللاإرادى، بينما ليس لها دور أو مسئولة عن أنماط وأشكال الاستبعاد فى حالته الإرادية، حينما يتخذ ذلك بعض الشباب وبشكل إرادى موقف العزوف عن المشاركة الاجتماعية أو السياسية أو غيرها.

منهجية البحث وأدواته وتقنياته

يعد هذا البحث مقاربة سوسيو- أمبريقية ذات منحى تفسيرى وفهمى لمختلف السياسات بالمدينة الجزائرية، ودورها فى التضمين أو الاستبعاد الاجتماعى لفئة الشباب، مع الاعتماد فى الشق التحليلى على المنهج المقارن للمقارنة بين بعض المتغيرات والتقارير والإحصائيات.

أما بالنسبة للتقنيات والأدوات التى استخدمت فإنها توزعت بين الملاحظة المباشرة لميدان الدراسة، مع إجراء البحث عبر تقنية الاستمارة (الاستبيان) مع مجتمع البحث وعينته المختارة، - كما تمت الاستعانة أيضا- ببعض التقارير الإحصائية، كما تم استخدام بعض الخرائط والمستحضرات الفوتوغرافية والصور التى تخص الحى والمدينة مجال الدراسة.

مجتمع البحث وعينة الدراسة

يتحدد مجتمع البحث بمجموعة من الشباب بالحى الذى تم اختياره بتلمسان، تراوحت أعمارهم بين ١٨ و٤١ سنة تقريبا، لماذا حتى هذا السن؟، ببساطة وحسب الإحصائيات والدراسات الأخيرة بالجزائر من خلال الديوان الوطنى للإحصاء (ONS)، فإن معدل الأمل فى الحياة ارتفع عن ذى قبل ووصل حدود ٤٤ سنة، وبالتالى تم تعديل سن الشباب مع ما يتوافق وهذا الأمل.

أما بالنسبة لعينة البحث، فهى عينة عشوائية قصدية شملت تنويعا بين العديد من المتغيرات: كالجنس، ومكان الإقامة، والسن، والمستوى التعليمى، والنشاط والوضعية الاجتماعية، بلغ عدد المبحوثين فيها ١٥٠ فردًا، موزعين مناصفة وبتفاوت بسيط أحيانا بين مختلف المتغيرات السابقة الذكر، إضافة إلى ذلك تمت الاستعانة بتوظيف فئة من الإخباريين من كبار السن والأعضاء الفاعلين مدنيا بهذا الحى لوصفه وتحديده مونوغرافيا.

مفاهيم الدراسة

تؤصل الدراسة نظريا لثلاثة مفاهيم مفتاحية، نبدأها بالشباب ثم التضمين الاجتماعى، وأخيرا الاستبعاد الاجتماعى.

١- الشباب

ورغم أن هناك نوعًا من الإجماع بين المختصين الاجتماعيين فى حصر مرحلة الشباب بين سنى ١٥ و٢٥ سنة، غير أن هناك آراء ومواقف وعلومًا أخرى مناقضة فى تحديداتها للشباب، سواء فى ربط ذلك بالسن، أو الفئة. ومرحلة الشباب كمرحلة حرجة وحساسة ذات أهمية قصوى فى حياة الفرد والمجتمع معا، يستلزم مرافقتها والعناية بها لتجاوز مرحلتها بسلام[١].

كل هذا يزيد صعوبة التحديد الدقيق لمفهوم الشباب، واختصارا تم الأخذ بالتعريف السوسيولوجي للشباب "كفترة من حياة تمتد بين الطفولة والكهولة، غير أن هذا يختلف بدوره من نمط اجتماعى إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، حيث إن هذا المفهوم لم يصبح حدثًا اجتماعيًا متداولا إلا فى السنين الأخيرة، عندما أصبحت هذه الفئة ملتصقة بمختلف الأزمات والتغيرات الاجتماعية"[٢]، التي حدثت خصوصا بعد فترة السبعينيات مع الحركات الاحتجاجية والثورات.

مقارنة هذا الطرح بمفهوم الشباب فى العالم الثالث يزيد الأمر صعوبة، حيث هناك خلط كبير يُسجّل على مستوى العمر أو الفئات، وبين المختصين[٣] من الديموغرافيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد، حيث يجتهد كل متخصص من هذه العلوم فى تحديد مفهوم للشباب فى إطار مفهومه الخاص لهذه الفئة وبقية الفئات الأخرى، كل هذا عقّد إمكانية وجود تعريف إجرائى دقيق لمفهوم الشباب، وبالمقابل أصبح تحديده مختلفا تبعا لاختلاف الباحثين

وتخصصاتهم، ومن مجتمع إلى آخر، وكذا فى المجتمع الواحد من وقت إلى آخر[٤].

هذا التعقّد جعل هذا المفهوم زئبقيًا وغير مقدور على تحديد تعريف إجرائى علمى له فى ظل تعدد الأسس والعناصر والمتغيرات، التى يُحدّد من خلالها، ومعه يظل هذا التباين بين الطروحات ناتجا "عن كون المرحلة التى تدل عليها وتعبر عنها مرحلة غير واضحة ولا مستقرة ولا يوجد اتفاق بصددها"[٥].

يضاف إلى هذا التعقيد مشكل مقاربة وضع هذه الفئة (الشباب) التى طرحت العديد من المشكلات فى تحديدها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أغلب الدراسات التى تناولت الشباب عادة ما يكون التركيز فيها على عينة محددة فى فئة بعينها، وهو ما يختزلها ويجعلها قاصرة عن تحقيق نظرة ومعرفة واقعية وشمولية بقطاع عريض من هؤلاء الشباب[٦].

ولتفادى هذا الطرح الاختزالى تم اختيار من خلال هذا البحث عينة عشوائية ممثلة لقطاع عريض من الشباب ومن الجنسين بحى سكنى بتلمسان، فى محاولة –من خلال منهج مقارن– لاستظهار والكشف عن الكثير من عناصر الاختلاف والتفاوت أو التشابه والتقاطع، ويبقى المسعى الأهم فى ذلك هو الوصول إلى نتائج يمكن أن تكشف لنا عن معرفة بظروف وواقع ومستقبل هؤلاء الشباب فى ظل وضعيات تميزها القتامة وتفشى الاستبعاد الاجتماعى.

٢- التضمين الاجتماعى (Social Inclusion)

التضمين الاجتماعى فى معناه نقيض وضد لمعنى ومفهوم الاستبعاد الاجتماعى، أما ترجمته من أصله فى اللغتين الفرنسية والإنجليزية (Inclusion Sociel وSocial Inclusion) إلى اللغة العربية فهناك ربط كبير له بمصطلح ومعنى الاندماج الاجتماعى (Social Integration)، وهو

المصطلح الأكثر حضورًا عن التضمين الاجتماعى، هذا الأخير يعنى توفير بعض الحقوق لجميع الأفراد والجماعات والمجتمع، من ذلك مثلا العمل والسكن الملائم والرعاية الصحية والتعليم والتدريب وغير ذلك.

لأجل ذلك جاء مفهوم التضمين الاجتماعى ليعكس الواقع الفعلى لحالة الاستبعاد الاجتماعى ومن خلاله الإقصاء والحرمان الاجتماعى وكذا التهميش وغيره، التى تسود الكثير من المجتمعات، فهذا المفهوم أخلاقى فى جوهره، نابع – فى نفس الوقت – لحقوق الإنسان ومُكرس لها ومتقاطع مع أهدافها فى عدم التمييز أو ممارسة العزل الاجتماعى لبعض الفئات أو شرائح اجتماعية بعينها عن سائر أفراد المجتمع، وهو ينتهى بمعناه إلى تكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة غير المنقوصة والمستمرة للفرد أو الجماعة فى المجتمع، ويتألف فى تركيبته من عدة أبعاد تنطوى على معانى المشاركة فى مجالات العمل والإنتاج، والاستهلاك الحقيقى الذى تتطلع إليه الكثرة، والمشاركة في الاهتمام بالشأن العام والممارسة السياسية، وكذا عمليات التفاعل الاجتماعى الكثيف(٧).

هناك تعاريف أخرى تقدم التضمين الاجتماعى كسلسلة من الإجراءات الإيجابية فى سبيل تحقيق المساواة فى الحصول على السلع والخدمات، ومساعدة جميع الأفراد على المشاركة فى المجتمع المحلى والمجتمع ككل، وكذا تشجيع مساهمة الجميع فى الحياة الاجتماعية والثقافية، ومجابهة التمييز عن طريق تضمين وإدماج المهمشين، الذين يعيشون فى الفقر ومنحهم أكبر قدر من المشاركة فى عملية صنع القرارات المرتبطة والمؤثرة على وضعهم الاجتماعى وحياتهم، من خلال العمل خصوصا على تمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم والرفاه العام، هذا المعنى يتقاطع مع تعريف البنك الدولى فى تعريفه للتضمين والاندماج الاجتماعيين كعملية تحسين القدرة والفرصة وكرامة الناس، المحرومين على أساس هويتهم، للمشاركة فى المجتمع (٨).

الأمر لا يختلف مع البنك الآسيوى للتنمية فى تعريفه للتضمين الاجتماعى والذى يقدمه باعتباره "إزالة الحواجز المؤسسية وتعزيز الحوافز لزيادة وصول الأفراد والجماعات على فرص التنمية المتنوعة، وهذا يتطلب تغييرات فى السياسات والقواعد الاجتماعية والممارسات والتحولات فى وجهات النظر وسلوك الناس تجاه الفئات المستبعدة[٩].

٣- الاستبعاد الاجتماعى (Social Exclusion)

الاستبعاد الاجتماعى (Social Exclusion) هو عكس التضمين (Social Inclusion)، والاندماج الاجتماعى (Social integration)[١٠]، أما بالنسبة لتداوله كمفهوم فكان حسب كل من جوليان لوغران (J. Le Grand) وتانيا بورتشارد (Tania Burchardt) ودافيد بياشو (D. Piachaud) فى السنوات الأخيرة فقط (سنة ١٩٩٧) ببريطانيا وبعض دول العالم الآخر، على الرغم من أن ظهوره الأول كان بأوروبا[١١]، وكان قد استخدم أول مرة من قبل السوسيولوجيين الفرنسيين سنة ١٩٧٠ [١٢]، ليعرف طريقه إلى الخطاب والطبقة السياسية والاجتماعية بعد ذلك فى فرنسا أولا ثم بقية أوروبا.

من حيث المعنى والمفهوم يرتبط الاستبعاد الاجتماعى فى نسقه التعريفى كليا أو جزئيا بمعنى ومفهوم الإقصاء الاجتماعى والحرمان والتهميش واللامساواة والانقسام الاجتماعى وغيرها من المفاهيم، التى هى فى نفس الوقت أحد أبعاده، كما تعد عوامل كالفقر والهجرة وغيرها روافد ونتائج من نتائجه، مثلما نسجل تداخلًا كبيرًا بين الفقر والاستبعاد الاجتماعى، ما يحيل فى معناه حسب ميلر إلى أن الفئات، التى تعيش تحت خط الفقر هى معظمها من الفئات المستبعدة، غير أنه عاد بعد ذلك للتدارك وتوسيع معنى الاستبعاد الاجتماعى، حيث بدا له أن هناك بعض الأشخاص ممن يعيشون تحت خط الفقر ولم يتم استبعادهم اجتماعيا، وعلى العكس من ذلك هناك بعض الأفراد

مستبعدون اجتماعيا ممن هم يعيشون فوق خط الفقر، ويرتبط استبعادهم بسبب عمليات من قبيل الانحراف أو التمييز[١٣].

عموما الاستبعاد هو "مصطلح مختصر لما يمكن أن يحدث عندما يكون الناس أو مناطق تعانى من مجموعة من المشكلات مثل البطالة، وضعف المهارات وانخفاض الدخل، وسوء السكن، وبيئات ترتفع بها معدلات الجريمة، وسوء الأوضاع الصحية والتفكك الأسرى وغيره"[١٤]. وتبعا لذلك يبدو الاستبعاد الاجتماعى كمفهوم معقد ومتعدد الأبعاد، نتيجة ارتباطه بمشكلات مجتمعية مختلفة، فالاستبعاد حسب هلين (Jermyn Helen) ليس مجرد حالة تُفسر ماديا من خلال مستوى الفقر والحرمان الماديين، بل إنه أكثر من ذلك من خلال التضييق مثلا أو حتى منع الناس ليصبحوا أعضاء كاملين فى المجتمع ومندمجين فيه[١٥] وممارسة التمييز بينهم واللامساواة الاجتماعية والثقافية والرمزية والمرتبطة خصوصا بالعرق والجنس والإعاقة وغيرها[١٦].

هناك تعاريف أخرى لكل من دافى (Davi) وبيرن (Byrne)، تربط الاستبعاد الاجتماعى بعدم قدرة الأفراد على الانخراط فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بسبب العنصريـة والرأسمالية والنظام الأبـوى واللا عدل فى توزيع الثروات والموارد، وعدم تكافؤ الفرص للجميع، وغيرها من قبيل التمييز واللامساوة بتعبير لوفيتاس (Levitas)[١٧] .

إذن، الاستبعاد الاجتماعى بهذا هو مفهوم متعدد الأبعاد، وهو لا يتعلق فقط بعدم وجود الموارد المادية، ولكن أيضا بمسائل أخرى من قبيل عدم كفاية المشاركة الاجتماعية وفرص الحصول على الخدمات وغيرها، ومن ثمة جاء الاستبعاد الاجتماعى ليعنى معنى أوسع من الفقر من قبيل عدم القدرة على المشاركة الفعالة من طرف الأفراد والجماعات فى مختلف مجالات الحياة،

وحدوث الاغتراب، والبعد عن تيار المجتمع وحتى الحرمان عند بعض الفئات داخل المجتمع.

بدوره اعتبر أتكينسون أن الاستبعاد الاجتماعى يختلف عن الفقر رغم ترابطهما ارتباطا لا ينفصم، وذهب إلى القول إن الاستبعاد الاجتماعى كان دائما سببا للفقر وعدم المساواة، وإن لم يكن بالضرورة نتيجة عنهما، وربط بالمقابل بين الفقر والحرمان النسبى، كما اعتبر الفقر عاملاً يمنع المشاركة الاجتماعية وممارسة المواطنة الكاملة، بعد ذلك جاء دور سيسيل جاكسون، الذى حذر من خطر الخلط بين الإقصاء الاجتماعى والتبعية بين الجنسين، واعتبر بالمقابل الاستبعاد كنتيجة، والفقر بوصفه النتيجة الناجمة عن العلاقات الاجتماعية، التى قد تكون استغلالية كتبعية المرأة للرجل، وإن كان العديد من أولئك الذين هم مستبعدون اجتماعيا – حسبه– لم يحرموا بالضرورة ماديا، فى نفس الوقت أكّد على أن هناك ظروفًا مادية واضحة فى أى مجتمع يجب أن يكون الفرد راضيًا عنها لتجنب الإقصاء، مثل مكان العيش مثلا[١٨]، فى المقابل طالب آخرون بضرورة التمييز من الناحية المفاهيمية بين ما يعتبر إقصاءً اجتماعيًا طوعيًا وغير طوعى[١٩].

الميدان الأمبريقي لهذه الدراسة

ميدان الدراسة هذه خصّ حيًا سكنيًا حضريًا وهو حى بودغن الشعبى، الذى يعتبر من أكبر وأقدم الأحياء العشوائية سابقا والقريبة من المركز الحضرى لمدينة تلمسان.

– مدينة تلمسان/ حى بودغن:

تلمسان[٢٠] مدينة جزائرية تقع فى أقصى الشمال الغربى للجزائر على الحدود مع المغرب، على ارتفاع ٧٩٣م فوق سطح البحر، مساحتها تقارب ٩٠١٧٦٩ كم^{٢}، أما عدد ساكنيها فوصل حسب إحصاء سنة ٢٠٠٨ إلى ٩٤٩١٣٥

نسمة[٢١] منهم أكثر ٥١٪ شباب بين سن ١٥ و٤٤ سنة، وما يقرب من ٢٠٪ بين سن ١٥ و٢٤ سنة[٢٢].

تاريخيا، المدينة قديمة ومخضرمة بحضورها الحضرى الذى بدأ قبل الميلاد[٢٣] مع بربر زناتة مرورا بالوجود الرومانى[٢٤] بداية القرن الثانى ميلادى، إلى التاريخ الإسلامى والوجود التركى وبعده الاحتلال الفرنسى إلى الاستقلال.

الصورة الفوتوغرافية (١) لمدينة تلمسان.

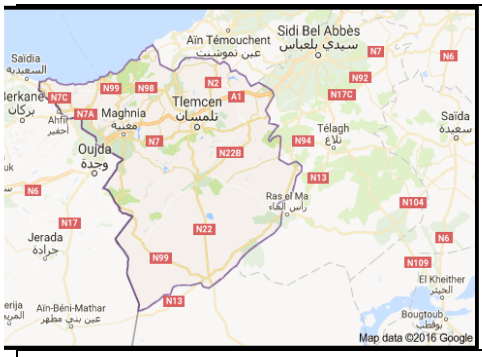

الخريطة (١) لمدينة تلمسان (Google Maps)

بالنسبة لتاريخ هذه المدينة يستوقفنا العهد الكولونيالى بها بداية سنة ١٨٣٦م، والذى عرفت فى خضمه ظهور المدينة الكولونيالية بها على حساب المدينة العتيقة، غير أن الأهم عندنا كان فى ظهور حى بودغن، ميدان هذه الدراسة بداية سنة ١٩٤٣ بفعل الازدهار المتزايد للمدينة الكولونيالية بتلمسان على حساب أريافها، مما أسهم فى تدفق المهاجرين الريفيين على طول هذه الفترة، وامتد ذلك إلى بعد الاستقلال، وكان أن قام هؤلاء المهاجرون الأوائل بتأسيس هذا الحى كأول حى سكنى عشوائى بهذه المدينة، وقد ظهر هذا الحى فى سياق الفصل التام، الذى أحدثته الإدارة الكولونيالية بين المعمرين والسكان المحليين (الأهالى)، حيث عمدت خلال الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء مخيم لهم بضواحى المدينة سمى – كما سلف الذكر – بحى بودغن.

جغرافيا يقع هذا الحى فى جنوب مدينة تلمسان على بعد ١ كلم تقريبا، ويتربع على مساحة تفوق ٥٠ هكتارًا، يتكون فى الغالب من ساكنة نزحت عبر هجرات داخلية كثيفة من الأرياف المجاورة إليه[٢٥]، واستمر نسق هجرتها إليه بعد الاستقلال، حيث انتفخ الحى بالمهاجرين، وبفعل ذلك تطورت ساكنته بشكل مطرد منذ سنة ١٩٥٠ عندما كان يحصى ٢٠٠٠ ساكن، إلى ٧٧٨٨ نسمة سنة ١٩٦٦ [٢٦]، ليرتفع العدد سنة ١٩٧٧إلى ١٢٦٣٢ نسمة، وحوالى ٣٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٩٣[٢٧] ، وفى سنة ٢٠١٢ تقلصت ساكنته إلى ١٧٠٠٠ ساكن فقط[٢٨]، منها نسبة ٧٠٪ شباب حسب بعض المصادر غير الرسمية.

الصورة (٢) حى بودغن سنة ١٩٨٨ [٢٩]

الصورة (٣) حى بودغن سنة ٢٠١٦

هذا التراجع فى عدد ساكنيه يفسر بعاملين، الأول تعلق بعمليات الترحيل، التى استفاد منها جزء من ساكنته الهشة إلى سكنات جديدة بأحياء حضرية أخرى، أما العامل الثانى فتعلق بنتائج التقسيم الإدارى الأخير لبلدية تلمسان والمقاطعات الإدارية التابعة لها.

معادلة الشباب، التضمين والاستبعاد

عندما نتحدث عن هذه المعادلة، وجب استحضار أركانها كاملة، مع التأكيد أن ذلك يرتبط بنيويا بفاعل ونسق آخر هو التنمية، باعتبار أن هذه الأخيرة محدد

سوسيو اقتصادى مهم فى التفاعل بين هذه الأركان، فإذا كان هاجس المستقبل هو العنوان الأبرز لكل الشباب فى العالم وفى الجزائر كمجال لهذا البحث، فإن متغير التنمية بالداخل يظل السبب المباشر والدافع الأول سواء لفعل التضمين فى حالة التنمية المخططة والعادلة فى توزيع الحقوق والواجبات مثلا، والعكس حيث حالة الاستبعاد والتهميش والإقصاء تكون نتاجا للنسق المتأزم للتنمية.

إذن، المسجل من خلال ما يلحق من تفسير للنتائج أن انحصار تطلعات الشباب، بل واصطدامها بفشل عناصر التنمية المخصصة لها، زاد فى حجم استبعادها واتساع نطاق تهميشها وإقصائها وحرمانها وفقرها، ما جعلها عرضة للهجرة كمخرج أو حتى الغرق فى مظاهر التفسخ الاجتماعى والانحراف والعنف والفقر الحضريين، وللتدليل أكثر على واقع الحال، اجتمعت معظم آراء شباب هذا الحى من المبحوثين على تعبير ولسان واحد يقول إنه "لم يعد هناك مستقبل ممكن هنا، ولم نعد نطيق أو نستطيع الانتظار للاحتضار".

عموما سنناقش ذلك من خلال عدد من المطالب التى يمكنها أن تكشف لنا عن خيوط هذه المعادلة ومآلاتها ونتائجها.

١- واقع الشباب وسياسة التنمية بالجزائر

على عكس الحاصل مع العديد من الدراسات، التى تهتم بشكل أساسى بمقاربة سياسة الدول فيما يتعلق بالمخصصات المالية وبرامج التنمية المادية والبشرية لهذه الفئة، فإننا سنحاول قلب الأمر، وجعل الميدان وواقع هؤلاء الشباب يتحدث بصراحة عن وضعهم، ولأجل ذلك حصرنا هذا المطلب فى عدد من الأبعاد الميدانية:

على مستوى التعليم والتمهين واكتساب المهارات

ترتكز التنمية فى مختلف البلدان المتقدمة فى نسقها الحقيقى والجوهرى على بعدى التعليم والتمهين (اقتصاد المعرفة)، فقد ارتأينا أن نجعل من هذين

المستويين مدخلا لواقع حال هؤلاء الشباب، محاولين إبراز بالمقابل سياسة الدولة فى ذلك.

ميدانيا وقبل التحليل الكمى لهذين المستويين وجب التأكيد على أن هذا الحى، الذى شملته هذه الدراسة هو من الأحياء الفقيرة من حيث حضور المنشآت التعليمية والتمهينية، حيث لا يتوفر حى بودغن بتلمسان، رغم كثافته السكانية وتاريخه الطويل إلا على مدرستين ابتدائيتين ومتوسطة ومتقنة، بالمقابل لا توجد به أى من المكتبات أو المراكز الثقافية أو المهنية، يفسّر هذا بالإهمال التنموى غير المبرر لهذا الحىّ من طرف الجهات الوصية عليه حيث تقاعست سلطتها عن إقامة مشاريع تعليمية وثقافية ومهنية به.

هذا الواقع تعكسه أكثر، النتائج الكمية المحصلة، حيث يبرز لنا من خلال الشكلين التاليين عمق أزمة التعليم والتكوين عند الشباب بهذا الحى ومن خلاله بقية الأحياء المشابهة فى الجزائر، وهو ما ترتب عليه الكثير من المخلفات والانعكاسات السلبية على وضعية ومستقبل الشباب.

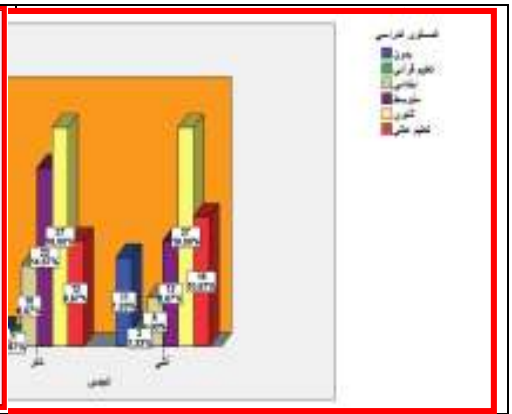

شكل (١) مستوى تعليم المبحوثين حسب الجنس بحى بودغن

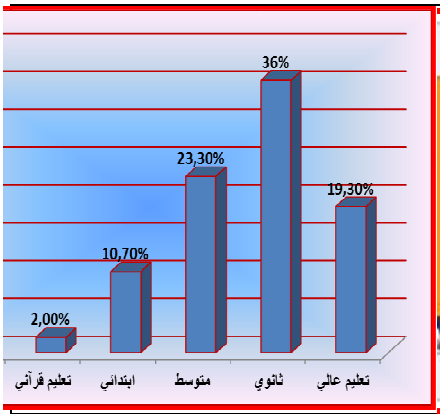

شكل (٢) لمستوى تعليم المبحوثين بحى بودغن

بشكل مختصر يتضح أن أصحاب المستويين الثانوى والمتوسط وبنسبة جامعة بلغت ٥٩,٣٠٪ هم الفئة الغالبة بين بقية الفئات، من ذلك نسبة ٣٦٪

للمستوى الثانوى وأكثر من ٢٣٪ للمستوى المتوسط، بينما لم تتعد نسبة أصحاب المستوى العالى ما يقرب من ١٩,٣٠٪، فيما تدنت بقية النسب لبقية الفئات (بدون، تعليم قرآنى، وتعليم ابتدائى) مجتمعة تحت عتبة ما يقارب ٢١,٥٪.

وعند مقارنة هذه النسب من حيث جنس المبحوثين نجد تقاربا بين الجنسين، غير أن البارز يبقى تسجيل نسب أعلى عند الإناث ممن هنّ بدون مستوى علمى مقارنة بالذكور، فى هذا السياق إذا كانت نسبة الذكور غير المتعلمين لم تتعد ١,٣٪ كما هو فى الشكل السابق، فإن نسبة الإناث وصلت إلى نسبة ٧,٣٪ عند ربط هذه النتائج بدراسة بريان بارى حول الاستبعاد يتبين لنا –حسبه– عدم تكافؤ الفرص التعليمية خصوصا فى حالات الفقر، حيث العديد من سكان هذا الحى من الطبقة الهشة اقتصاديا، وبالتالى إن حالهم السوسيو اقتصادى يشكل حاجزًا فى وجه نجاح ومواصلة أولادهم لتعليمهم، يضاف لها النقص الفادح لهياكل التعليم، هذا يسهم فى الانقطاع والتسرب، نتيجة الوضع البائس الذى عاشه المتعلمون، وكان كابحًا وحاجزًا أمام طموحاتهم[٣٠]، وبالتالى خلق وضعًا أهم ما ميزه استبعاد العديد من الأفراد، وهو ما يتنافى ومبدأ الفرص المتكافئة خصوصا فى المجال التعليمى والمهنى، فى هذا السياق ورغم أن هذا الحى هو قريب من مركز المدينة ولكنه يبدو معزولا اجتماعيا[٣١] ما يسهم فى تكريس هذا الوضع السلبى للتعليم والتمهين به.

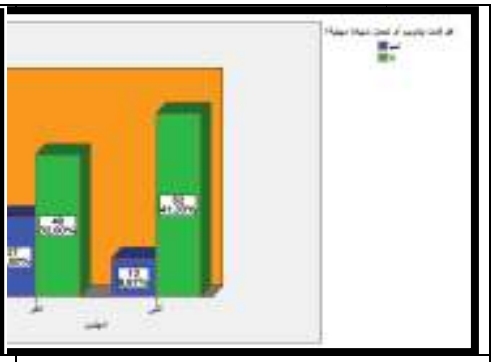

شكل (٣) نسب التدريب وامتلاك المبحوثين شهادات مهنية حسب متغير الجنس

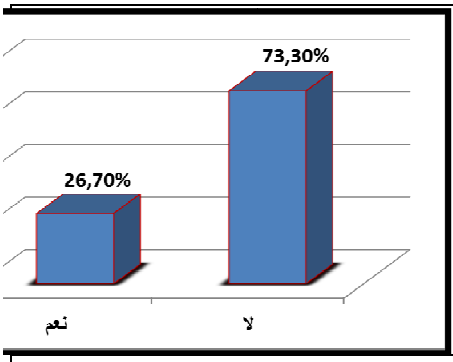

شكل (٤) نسب التدريب وامتلاك المبحوثين شهادات مهنية

بالنسبة للتمهين فإن المميز والمفارقة فى هذا الجانب أن أغلب أفراد العينة وبنسبة فاقت ٧٣٪ لا يتوفرون على شهادات أو تدريب رغم أن نسبة ما يقرب من ٨٠٪ من المبحوثين هم دون المستوى الجامعى.

من ناحية أخرى ورغم الإقرار الصريح بفقر هذا الحى لمنشآت التعليم والتكوين، إلا أن ذلك لا يعتبر مبررا أمام إرادة التمهين والتدريب، ما يعنى أن العديد من الشباب كان استبعادهم إراديًا، فى مقابل آخرين استبعدتهم الظروف.

رغم كل هذا فإن ما يقرب من ٢٧٪ من أفراد هذه العينة قد حصّلوا شهادات مهنية مختلفة فى (الحلاقة، الصباغة والميكانيك والحدادة وغيرها)، وقاموا بتدريب مهنى أو فنى فى العديد من النشاطات الأخرى، ما سهل لعدد منهم الاندماج فى سوق العمل سواء بالقطاع العام أو الخاص، غير أن غالبيتهم يشتغلون كأحرار باعتبار محدودية هذه الفرص بالقطاعين العام والخاص (النشاط الرسمى).

بالنسبة للمقارنة بين الجنسين فإن الأمر يتفاوت بين الجنسين فى نسب الإقبال وتحصيل تدريب مهنى وشهادات، حيث يسجل فى هذا السياق أن

الذكور الذين قاموا بتدريب وتمهين ضعف نسبة الإناث، بينما بالمقابل فإن نسب من لا يملكون شهادات مهنية، أو لم يقوموا بأى تدريبات هى عند الإناث أعلى عن نظرائهن الذكور (أكثر من ٤١٪ عند الإناث و٣٢٪ عند الذكور).

مستوى التوظيف/الشغل

يُعدّ العمل بأى مجتمع كان واحدًا من أهم الأبعاد المؤشرات الدالة بقوة على عمليات التضمين أو الاستبعاد، فتوفر فرص العمل يعنى أهمية ودور هذه المجتمعات والبلدان فى تحقيق تنمية وإنتاج وضعيات اندماجية لشبابها، وعلى العكس فإن تفشى البطالة بينهم يحيل إلى فشل هذه السياسات، ويغذى بالمقابل الاستبعاد الاجتماعى للشباب، ما يسهم بدوره فى تأجيج الشعور بالتهميش والإقصاء ويدفعهم ذلك بالمقابل إلى ممارسة الهجرة، التطرف، الانحراف وغيره[٣٢].

فرغم بعض المحاولات الحكومية لحل مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل ومساعدة الشباب خصوصا بعد تأسيس المجلس الأعلى للشباب بالجزائر، إلا أنه رغم ذلك تبقى النسبة الكبيرة من الشباب تعانى من وطأة البطالة، التى تبقى المشكلة المعقدة والمستعصية[٣٣].

بالنسبة لوضع الشباب مع العمل من خلال نتائج الدراسة، يظهر مع الشكل التالى أن أكثر من نصف العينة عاطلون عن العمل وبنسبة ٥٦٪، بينما ٤٤٪ فقط من العينة هم من الفئة العاملة، وهذا يعكس الوضعية الاقتصادية المتردية للأفراد بالجزائر نتيجة فشل منظومة التشغيل المعتمدة، وكذا التمثلات السلبية للعديد من الشباب الجزائرى للعمل والبحث عنه، حيث يفضل بعضهم البطالة بحجة ضعف الأجر، وبالمقابل يتكل العديد منهم على دعم ومساعدات الدولة لهم، خصوصا بعد سنة ٢٠١١ وذلك لشراء سلمهم الاجتماعى.

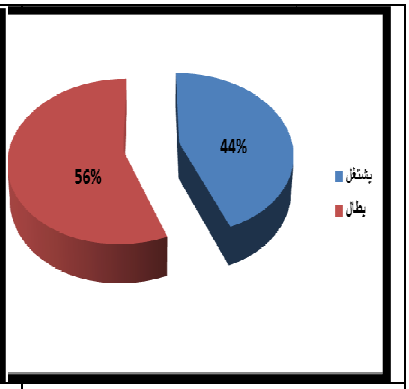

شكل (٥) يبين نسب العمل والبطالة بين أفراد العينة بالجزائر

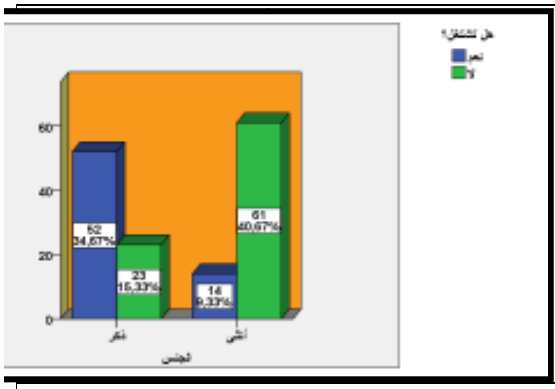

شكل (٦) يبين الوضعية الاقتصادية للمبحوثين حسب متغير الجنس

بالنسبة لمقارنة ذلك مع متغير الجنس، يظهر أن فئة الإناث هن أكثر بطالة مقارنة بفئة الذكور، فى هذا السياق سجلنا أن ما يقرب من ٤١٪ منهن بدون عمل، بينما لم يتعد ذلك نسبة ١٥,٥٪ عند الذكور، وعليه فإن نسب التشغيل أعلى عند الذكور منها تلك التى سجلت عند الإناث، حيث لم تتعد نسبة من هن فى وضعية عمل ٩,٥٪ بينما تعدى ذلك ٣٤,٥٪ عند الذكور، هذا يعكس الخلل فى الفرص المتاحة، حيث سمة اللا تكافؤ هى السمة المسيطرة على ميدان العمل بالحى والجزائر عموما، وهو ما كرّس وضعا استبعاديًا وتهميشيًا لوضع الأنثى مع سوق العمل أكثر منه عن الوضع الاقتصادى للذكر، إضافة إلى التقاليد المحاصرة للمرأة بهذا النمط من المجتمعات، والتى تجبرها على المكوث بالبيت وعدم الخروج للعمل، خصوصا أن العديد من المبحوثات متزوجات.

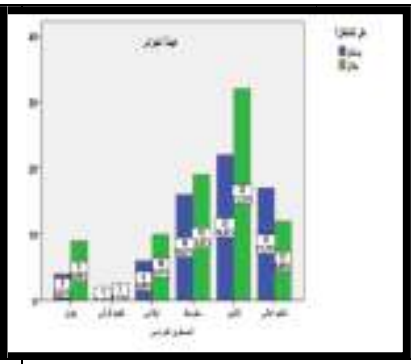

شكل (٧) يبين علاقة متغير المستوى التعليمى بسوق العمل بالجزائر

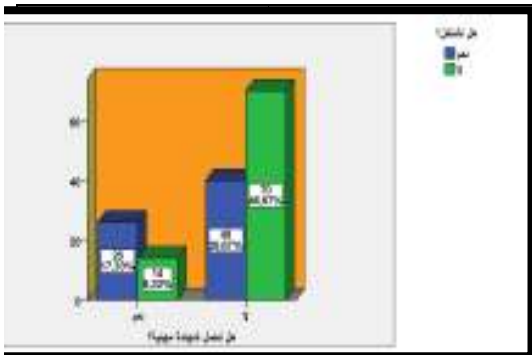

شكل (٨) يبين علاقة وضعية المبحوثين من العمل بالشهادات والتدريب المهنى

بالنسبة لعلاقة ذلك بمتغيرى تعليم المبحوثين ومدى تحصيلهم تدريبًا وتكوين ومهارات، ينكشف من خلال الشكلين السابقين أنه كلما تردى مستوى التعليم كلما قلت فرص العمل، فى هذا السياق يُسجل فارق إيجابى بالنسبة لمن لهم مستوى جامعى من المبحوثين، حيث نسب من هم فى وضعية عمل كانت أعلى عمن هم فى وضعية بطالة عند بقية الفئات.

نفس الأمر ينطبق إلى حد ما فى علاقة متغير العمل بمستوى التدريب والمهارات والتكوين عند المبحوثين، فى هذا السياق هناك فارق إيجابى بين الحاصلين على تدريب ومستوى تشغيلهم، وعلى العكس من ذلك كان الفارق سلبيًّا بين من لا يملكون تدريبًا ومهارات والعمل، حيث سجلت أكبر نسبة من العاطلين بين هذه الفئة، وهذا يعكس أهمية كلٍ من مستوى التعليم والمهارات والتدريب والتكوين، حيث توفر هذه العناصر مجالاً إيجابيًا للاندماج فى سوق العمل، وعلى العكس من ذلك يقلل ضعف مستوى التعليم والتدريب وعدم امتلاك نوع من المهارات فرص ولوج سوق العمل، ومن ثم يحيل ذلك أكثر على البطالة.

بالنسبة للعمل تبعًا لهوية رب العمل ونمطه، يتضح من خلال الشكلين التاليين ما يلى:

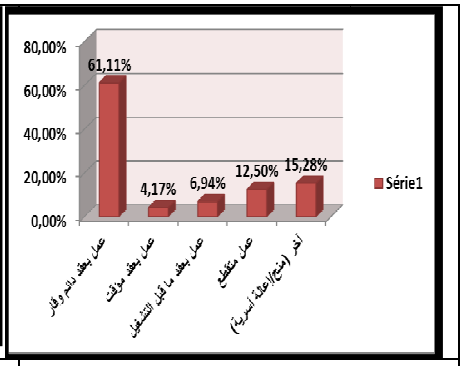

شكل(٩) يبين نمط عمل المبحوثين بالجزائر

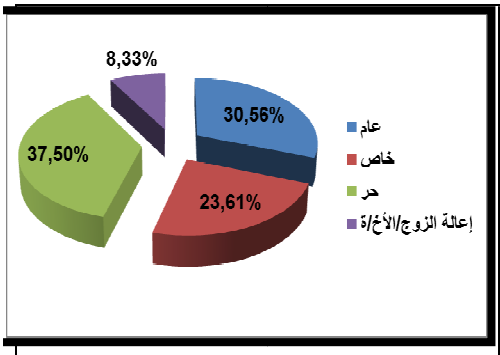

شكل (١٠) يبين توزيع نسب التشغيل تبعا لهوية رب العمل بالجزائر

بالنسبة للفئة النشطة فإنها تتوزع تبعا لوضعيتها فى العمل بين وظيفة دائمة، حيث نسبة هؤلاء بلغت أكثر من ٦١٪، بينما أكثر من ٢٣,٥٪ من هؤلاء ينشطون فى نشاطات وأعمال متقطعة أو بعقود مؤقتة وحتى من خلال عقود ما قبل العمل، التى استحدثت فقط فى السنوات الأخيرة لامتصاص أفواج البطالة، خصوصا الجامعيين منهم، وكان ذلك آلية لشراء سلمهم الاجتماعى والحد من احتجاجهم، بينما بالمقابل أكثر من ١٥٪ يعيشون على منح ومساعدات أسرية وعائلية خصوصا.

بقراءة أخرى جزء مهم من هؤلاء (أى ما يقرب من ٣٩٪) الشباب المشتغل عرضة فى أى لحظة لشبح البطالة والفقر، فعمليا كل من هو فى وضعية عمل بعقد مؤقت أو عمل متقطع، وحتى بالنسبة للنساء والشباب الذى يُعال من طرف الأقارب أو فى إطار منحة، كل هؤلاء عرضة للبطالة وتبعاتها السوسيواقتصادية والنفسية خصوصا، ومعها يبرز دور السياسات التنموية وبرامج التشغيل القاصرة والفاشلة، التى تغذى سلبيا إنتاج مزيد من عناصر الاستبعاد المهنى والاقتصادى والاجتماعى لهؤلاء الشباب، ففى ظل هذا الوضع

لا يبدو لهؤلاء مخرج ومنفذ غير التعبير بأشكال وممارسات مختلفة عن وضعهم، من قبيل بعض مظاهر الاحتجاج، والهجرة والانحراف والعنف وغيره.

فيما يخص توزيع الفئة العاملة بين مختلف القطاعات، سجل فى ذلك أن أكبر نسبة وهى ٣٧,٥٪ تمتهن مهنًا حرة، وبعدها يأتى القطاع العام بأكثر من ٣٠,٥٪ ثم القطاع الخاص بنسبة ٢٣,٦٪، وهذا يعكس بالنسبة للجزائر عجزا للقطاعين العام والخاص عن امتصاص اليد العاملة.

بالنسبة لقراءة ذلك إحصائيا، وبالإضافة إلى القراءة السابقة، فإن ما يفوق ٦٩٪ من المبحوثين المشتغلين بالقطاع الخاص وغير الرسمى (الحر) والمعالين عن طريق منح الدولة أو الأسرة، فإنهم عرضة بدورهم لشبح البطالة، خصوصا أن هذه القطاعات غير مهيكلة بشكل دقيق وصارم، وبها العديد من التجاوزات، كما أن العديد من المبحوثين المشتغلين ناقمون على أرباب العمل الخاص لعدم توفيرهم نفس مزايا القطاع العام وحرمان العمال من الضمان الاجتماعى والصحى والتقاعد، والأمر نفسه ينطبق على القطاع غير الرسمى الذى يبقى زئبقيًا ويتغير على الدوام صعودا ونزولا، ما يؤثر على الأوضاع المهنية والاجتماعية لممتهنيه.

حجم الدخل ومؤشراته

الدخل بدوره واحد من المؤشرات الدالة على حجم الاستبعاد أو التضمين الاجتماعى فى أى مجتمع من المجتمعات، هذا ما أشار إليه كل من بوجام[٣٤] (Paugam ١٩٩٧) وإدواردز (Edwards) وفلاتلى (Flately ١٩٩٦) وهوارث (Howarth ١٩٩٨) وآخرون.

ميدانيا وإحصائيا يعكس الشكل التالى العديد من النتائج:

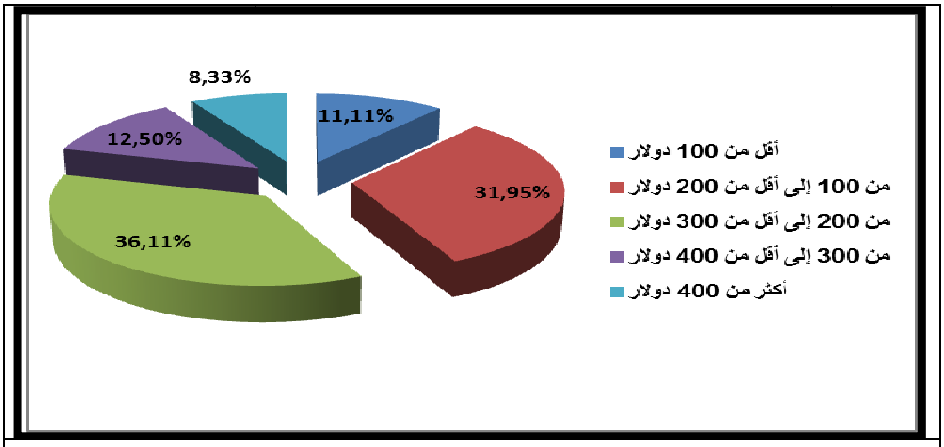

شكل (١١) حجم دخل كل فرد شهريا بحى بودغن– الجزائر

- فى الجزائر لا يتعدى الحد الأدنى للأجر الوطنى المضمون مبلغ ١٨٠٠٠ دينار أى أقل من ١٦٢$، بينما لا يتعدى الحد الأدنى لهذا الأجر فى القطاع الخاص حاجز ١٥٠٠٠ دينار، أى أقل من ١٣٧$، وعندما نقارب ذلك يتكشّف لنا أن ما يقرب نسبيا من ٤٣٪ من النسب التى تخص الفئتين (الأقل من ١٠٠ إلى فئة الأقل من ٢٠٠$) هى تحت عتبة هذا الحد، بينما نسبة ٥٧٪ فقط من هؤلاء هم فوق الحد الأدنى للأجور .
- بالنسبة لعلاقة ذلك بمستوى وعتبة خط الفقر بالجزائر، والمحدد سلفا حسب البنك الدولى فى ١.٩$، حيث يقبع من تقل مداخيلهم اليومية عن ذلك تحت خطه[٣٥]، وبالعودة للأشكال والجداول السابقة يتضح أن ٥٦٪ من المبحوثين بالجزائر ممن هم بدون دخل، تضاف لهم فئة الأقل من ١٠٠$ التى صرح فيها ثلاثة أفراد بعدم تجاوز مداخيلهم لعتبة ٥٠$، وتبعا لتحديدات البنك الدولى السابقة حول الحد الأدنى الشهرى، الذى يضع صاحبه تحت عتبة خط الفقر، فإن إجمالى النسبة المحصلة لمن تقل مداخيلهم عن ذلك هو ٥٨٪، في حين يصنف الباقي فوق عتبة الفقر، إذ بلغت نسبة هؤلاء ما يقرب من ٤٢٪ من المبحوثين بالجزائر.

- من ناحية أخرى تؤشر هذه النسب المحصلة سلفا على حجم الاستبعاد والفقر والحرمان الناجم على ارتفاع مستويات البطالة بين شباب هذا الحى بهذه المدينة، وكذا معدل من هم تحت عتبة خط الفقر والفقر المدقع، مقارنة بالمعدل الوطني المصرح به بالجزائر من طرف الديوان الوطنى للإحصائيات (ONS)، الذى بلغت حسب نسبة البطالة فى الأوساط الحضرية مع انتهاء شهر سبتمبر ٢٠١٥ حوالى ١١,٩٪ منها ١٠,٧٪ للرجال و١٥,٩٪ للنساء، بينما بلغت نسبة البطالة بين الشباب من هم فى عمر ١٦ و٢٤ سنة حوالى ٣٠٪[٣٦].
- بالنسبة للفقر بالجزائر فليس هناك أرقام رسمية تخص ذلك، غير أن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أكدت سنة ٢٠١٥ أن نسبة ٢٤٪ من أطياف وفئات الشعب الجزائرى تئنّ تحت خط الفقر، أى أن حوالى ١٠ ملايين من الجزائريين وخصوصا الشباب من الفئات العمرية بين ١٦-٢٤ سنة غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة[٣٧].
- بمقارنة هذه النسب المحصلة وطنيًا مع تلك المستخلصة من خلال الدراسة الحالية هذه نجد أن البطالة والفقر هما ظاهرتان تفوقان فى نسبهما بهذه المدينة ما هو معلن وطنيا، حيث قدرت النسبة – كما هى محددة سلفا -بـ ٥٢٪ من فئة الشباب ذكورًا وإناثًا هم فى وضعية بطالة وليس لهم أى إعانة أو منح، يضاف لهم من تقل مداخيلهم عن عتبة خط الفقر، حيث تم تسجيل أن ما نسبته العامة ٥٦٪ من المبحوثين بحى بودغن بتلمسان هم تحت عتبة خط الفقر، بل والفقر المدقع.
- أمام هذا يبدو الوضع مقلقا، بمعنى أن الأمر تعدى بأضعاف مضاعفة حجم البطالة بالوسط الحضرى المعلن عنه من طرف الديوان الوطنى للإحصائيات، التى تخص كامل التراب الوطنى، كما أن نسبة الفقر المقدمة

بدورها من طرف الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان لم تعد ذات معنى أمام الحجم المهول لها بحى بودغن بتلمسان.

- هذه الأرقام المحصلة ميدانيا تعكس أولا حجم الفجوة بين الحقيقة الميدانية للبحث والأرقام الرسمية المقدمة، والتى تبدو مضللة وغير ذات مصداقية، من ناحية أخرى وضع المدينة هو أقل مأساوية من الناحية السوسيو-اقتصادية إذا ما قارناه مع المدن الجزائرية الأخرى.
- إلى ما يؤشر ذلك؟ الجواب ببساطة يعكس هذا وضع الشباب بهذه المدينة والجزائر، فمن خلال مؤشر الدخل وبالعودة لحجم البطالة ووضعية الفقر، التى يعيشها الكثير من هؤلاء يتبين أن المدينة وحى بودغن منتجان لعناصر الاستبعاد المهنى للشباب بدل التضمين، بل إنهما فضاء للتهميش والحرمان فى ظل مستويات الدخل المتدنية، وكذا نسب البطالة والفقر المنتشر والمقلق، والذى يهدد وضع وطموحات الشباب ومستقبله.

مستويات الاستهلاك ومؤشراته

الاستهلاك بدوره يعتبر من أبرز الأبعاد والمؤشرات الدالة على عمليات الاستبعاد والتضمين الاجتماعيين، ولأجل ذلك وضعته كل من تانيا بورتشارد وجوليان لوغران ودافيد بياشو كواحد من أربعة أبعاد للمشاركة، وفى نفس الوقت عُدّ هذا البعد من النتائج التى يحصلها الأفراد بمقتضى حقوقهم الشخصية[٣٨]، وهو يتلخص حسبهم فى التمكن من شراء السلع والخدمات، كما أن المشاركة فى ذلك تعتبر عندهم بالأمر الضرورى لكل تضمين واندماج اجتماعيين، وإلا فإن نقص المشاركة فى بعد الاستهلاك وغيره من الأبعاد الأخرى يؤدى حسبهم إلى إحداث الاستبعاد الاجتماعى[٣٩]. ميدانيا ولاختصار هذا البعد سنحاول أن نقارب بين حجم الدخل ومستوى الاستهلاك وذلك من خلال الشكل التالى:

الفئات بالدولار	حجم الدخل		مستوى الاستهلاك		الفرق
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	النسبة
أقل من ١٠٠ دولار	9	6٪	8	٪5,33	+٠,٦٧ ٪
من ١٠٠ إلى أقل من ٢٠٠	30	20٪	49	٪32,67	-١٢,٦٧ ٪
من ٢٠٠ إلى أقل من ٣٠٠	27	18٪	42	٪28	٪١٠-
من ٣٠٠ إلى أقل من ٤٠٠	22	٪ 14.67	22	٪14,67	٪٠
أكثر من ٤٠٠ دولار	35	٪ 23.33	29	٪19,33	٪٤+
امتناع عن الاجابة	27	18٪	/////	//////////	-
المجموع	١٥٠	100٪	150	٪100	-

الجدول (١٠) يبين الفرق بين حجم الدخل ومستوى الاستهلاك الأسرى شهريا

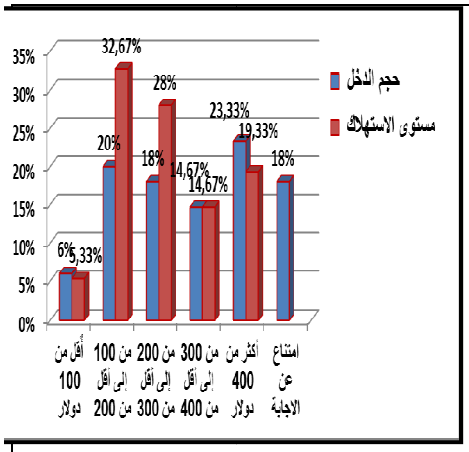

شكل (١٢) الفرق بين حجم الدخل ومستوى الاستهلاك الأسرى شهريا بالدولار

- بداية وجب التدقيق أن مقاربة هذا العنصر ستتم بين مجموع الدخل المحصّل للأفراد المشتغلين داخل الأسرة الواحدة وحجم استهلاكها الشهرى، حيث سجل فى هذا السياق أن نسبة ٧٢٪ من مجموع أفراد العينة يشتغل فى أسرهم من فرد إلى اثنين.
- عمومـا إن المميز من خـلال هذا الشكل هو الفــرق السالب بين مستويات الاستهلاك وحجم الدخل عند أغلب الفئات، وفقط وحدها فئة أقل من ١٠٠$ التى سجلت فارقًا إيجابـيًا ضئيلاً نسبته (+٠,٦٧٪) وكذا فئة أكثر من ٤٠٠$ بفارق إيجابـى قـدره (+٤٪)، بينما أكبر فـارق سلبى سجل

هو (-١٢,٦٧٪) وخصّ الفئة الثانية بين (١٠٠$ وأقل من ٢٠٠$)، تليها الفئة الثالثة بين (٢٠٠$ إلى أقل من ٣٠٠$)، التى سجلت بدورها فرقًا سالبًا بين قيم الدخل والاستهلاك وصلت إلى نسبة (-١٠٪)، وبشكل مخالف لهذا التفاوت والاختلال هناك توزان بين قيم الدخل والاستهلاك عند فئة (من ٣٠٠$ إلى أقل من ٤٠٠$).

- رغم كل هذا تبقى هذه الاستنتاجات مرهونة إيجابيًا أو سلبيًا بنسبة ما يقرب من ١٨٪ من المبحوثين، الذين لم يكشفوا عن حجم دخل أسرهم لعدم المعرفة الفعلية بحجمه أو امتناعا لأن ذلك يعتبره البعض سرًا لا يجب الإفصاح عنه، وبسبب هذا تبقى الاستنتاجات ناقصة إلى حدّ نسبى.
- بالعموم تبقى النتائج المحصلة على هذا المستوى سالبة فى معظمها مما يعكس الوضعية السوسيو اقتصادية المتردية لمختلف المبحوثين وأسرهم مقارنة بين حجم دخلهم واستهلاكهم، رغم أن هناك من الأفراد والأسر من ذوى الدخل المرتفع غير أنه بمقارنة ذلك بمستوى استهلاكها أصبح الوضع سالبًا نتيجة الفرق بين القيمتين.
- إذن وبسبب هذا الاختلال، تعرف حياة هذه الأسر صعوبات كبيرة فى تحقيق التوازن بين إيراداتها الشهرية ومستهلكاتها، هذا يسهم فى إنتاج وضع هش يسير بالعديد من الأسر إلى الديون بدلا عن إمكانية الادخار غير الممكنة فى هذه الظروف عند أغلب المبحوثين، حيث يوجد ٨٠٪ من المبحوثين لا يتوفرون على مدخرات.
- عموما ومن خلال النتائج المستخلصة تتضح مجموعة من النتائج الكمية، التى تعكس جزئيا الاستبعاد الاجتماعى، الذى يمس فئة كبيرة من الأفراد نتيجة الخلل بين قيم الدخل وقيم الاستهلاك، وعلى العكس من ذلك يبدو اندماج بعض الأفراد ومن خلالهم أسرهم فى النسق الاستهلاكى للمدينة

ضئيلا، مقارنة بحجم الأفراد الذين يعانون من اللاتوازن بين مداخيلهم ومخارجهم الاستهلاكية، فبسبب الغلاء المطرد للمعيشة فى ظل مجتمع استهلاكى، وبسبب ضعف الأجور مقارنة بمختلف المتطلبات، تعانى الكثير من الأسر بالحى من الاستبعاد.

وضع السكن ومؤشراته

لتقصى وضع السكن والحق فيه حاولت الدراسة تحديد نسب من يملكونه، فى مقابل من هم بدون ذلك، مع تحديد وضعياتهم، يبرز هذا من خلال الشكل التالى:

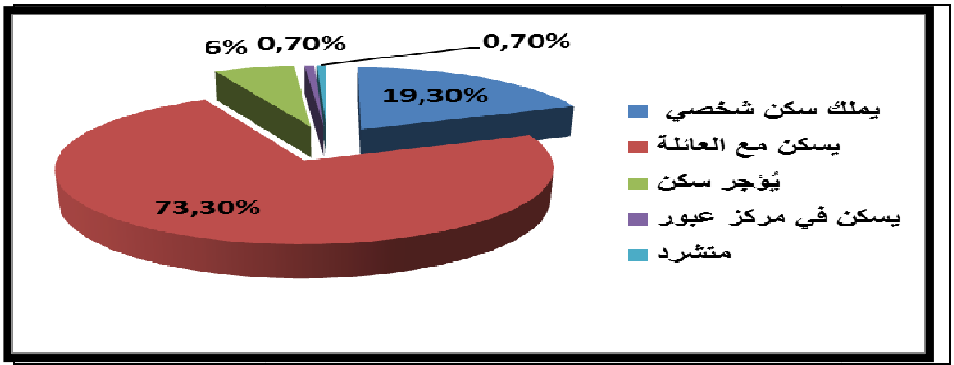

شكل (١٣) ملكية ووضعية سكن المبحوثين

- بدايـة يتضح أن من يملكون مسكنا لا يتعدون نسبة ١٩,٣٪ من المبحوثين بالحى، منهم ما يقرب من ٧٪ من الذكور أغلبهم من الفئة العمرية ٣٤-٤١ سنة، وما يقرب من ١٣٪ من الإناث أغلبهن من الفئة العمرية نفسها.
- بالنسبة للملاك الذكور والإناث فإن غالبيتهم من المتزوجين، تفسير ذلك يمكن ردّه إلى عدّة عوامل منها الطابع الاجتماعى للأسرة الجزائرية، غير أن العامل الشائع والحقيقى فى تقديرنا يتجلى فى الصعوبة البالغة عند أغلب

الأفراد فى تحصيل سكن عبر آلية الشراء نظرًا لتفشى البطالة عند الكثير من الأفراد، وكذا ضعف الدخل عند من هم فى وضعية شغل منهم.

- فى هذا السياق وبالعودة للجدول الخاص بالدخل، نجد أن المتوسط التقريبي للدخل هو بين ٢٠٠ $ و٣٠٠$، بمعنى أن متوسط الدخل يمكن أن يقارب ٢٥٠$، وإذا احتسبنا ثمن الشقة بصيغة عدل مكونة من ثلاث غرف، مفترضين أن أقل ثمن ممكن لها هو ٢٥٠٠٠ $ تقريبا، هذا يفوق ١٠٠ مرة متوسط دخل هؤلاء المبحوثين فى الجزائر، ويتضاعف ذلك إلى أضعاف هذا الرقم عندما يتعلق الأمر بأثمنة المساكن التى يتم إنجازها من طرف المرقين الخواص.

❑ بالعموم يبقى السكن إلى جانب الهواجس السوسيو اقتصادية الأخرى المتمثلة فى الشغل والدخل والاستهلاك أبرز الانشغالات التى تؤرق مضجع ومستقبل الشباب بالجزائر، فى ظل قصور آلياتها وسياساتها التنموية، رغم المخصصات المالية والبرامج والمؤسسات التى استحدثت للاهتمام بهذه الشريحة المهمة فى المجتمع، إلا أنه ونتيجة سوء وفساد السلطة وكذا انتشار المحسوبية والرشوة والمحاباة، جعل من الشباب ضحايا لذلك، ومعه لم يعد هم العديد منهم سوى الهجرة والتطلع إلى الأفق، بعيدا عن غربة الوطن وأزماته المستديمة، أو بالغرق فى الانحراف والجريمة والفقر الحضرى بالداخل.

المشاركة الجمعوية، السياسية، الرياضية، الثقافية

يختلف الأمر مع المشاركة، حيث يعكس الشكلان التاليان العديد من النتائج سواء تلك التى تتعلق بالإقبال أو العزوف عن المشاركة، أو الأسباب الدافعة والمانعة للعديد من الشباب لعدم الانخراط فى العمل الجمعوى والسياسى والرياضى والثقافى وغيره.

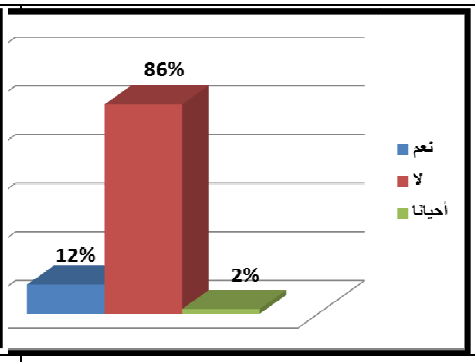

شكل (١٤) يبين مدى مشاركة المبحوثين كأعضاء فاعلين فى أى نشاط جمعوى أو ثقافى أو رياضى أو سياسى بالحى – الجزائر

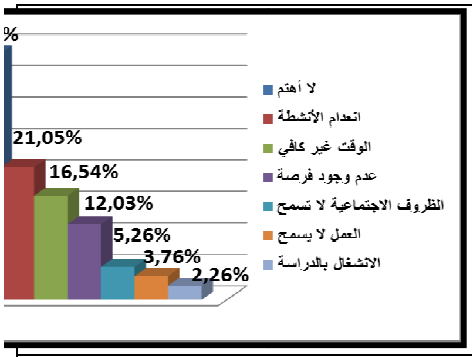

شكل (١٥) يبين أسباب عزوف الشباب عن المشاركة بالجزائر

- يتضح من خلال الشكل الأول عزوف غالبية الشباب المبحوث عن المشاركة وبنسبة وصلت إلى ٨٦٪، بينما لم يتعد من هم مشاركون فى المجتمع المدنى أو التنظيمات الحزبية أو الرياضية أو الثقافية أو غيرها حاجز ١٢٪، هذا يعكس الاستبعاد بشكليه الإرادى واللاإرادى، حيث فضل العديد من هؤلاء (ذكور وإناث) بحجج مختلفة العزوف عن ذلك، بينما برر بعضهم أن عزوفهم هو ردة فعل طبيعية لحالة اليأس والتذمر والإحباط الذى يشعرون به اتجاه أوضاعهم.
- عموما وبالعودة الدقيقة لتعبيرات ومواقف الشباب المبحوث يمكن حصر الأسباب المانعة والدافعة فى نفس الوقت للعزوف وعدم المشاركة فيها إلى عدم اهتمام الشباب وبنسبة قاربت ٤٠٪، وهذا يعكس ما سبق الإشارة إليه، ومن ناحية أخرى يبرز معه الاستبعاد بنمطيه: الإرادى من طرف بعض الشباب واللاإرادى الذى حرم بعضهم الآخر من فرص المشاركة.
- هذا النمط الثانى تغذيه العديد من الأسباب من ذلك اعتبار نسبة مهمة من الشباب قُدرت بأكثر من ٢١٪ أن غياب الأنشطة يحرم هؤلاء من المشاركة، بينما وبسبب الشغل وحتى البطالة عبّر بعض من المبحوثين وبنسبة فاقت

١٦٪ عن عدم توفر الوقت الكافى لمثل هذه المشاركات، يضيف شباب آخرون أن الظروف الاجتماعية والعمل والانشغال بالدراسة عوامل غير مساعدة على خوض تجارب المشاركة فى المجتمع، غير أن ذلك يبقى غير دقيق وغير مبرر بشكل منطقى، وهو ما يكرس تفاوتا بين من حرمتهم الظروف واستبعدتهم، ومن حرموا أنفسهم من المشاركة.

مستويات الرضا ونوايا الهجرة وأسبابها عند الشباب

لتوضيح هذا الأمر تم استقصاء موقف الشباب المبحوث عن مدى رضاهم عن مسئوليهم والسياسة التنموية التى تخصّهم، حيث تبين أن ما يقرب من نسبة ٥٥,٣٪ من المواقف والآراء عبرت عن عدم رضاها وزاد عليهم أكثر من ١٢٪ ممن أجابوا بعدم الرضا بالمرة على مسئولى مدينتهم وعلى سياسات التنمية، بينما ربع العينة فقط عبرت عن رضاها.

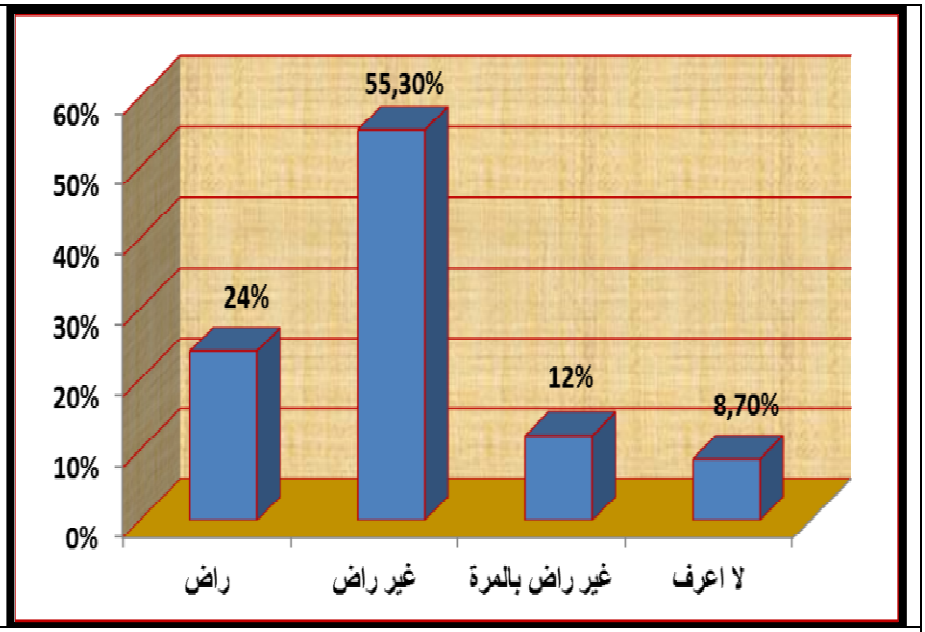

شكل (١٦) يبين مدى رضى الشباب المبحوث عن المسئولين وسياسة التنمية بالجزائر

١- بالنسبة لأهم الأسباب التى جعلت المبحوثين يعبرون عن عدم الرضا هى كالتالى:

- ✓ - عدم تحمل المسئولين لواجباتهم اتجاه الشباب ومشكلاتهم.
- ✓ - غياب فرص الشغل، بسبب ضعف سياسات التشغيل.
- ✓ - التهميش والإقصاء من طرف المسئولين للشباب.
- ✓ - انتشار الفقر الحضرى ومختلف الظواهر المرتبطة به نتيجة تهميش آخر لهذا الحى وساكنته.

٢- أما عن أسباب الرضا، فقد أرجعها ربع المبحوثين إلى وجود:

- ✓ تحسن لسياسات التنمية والاهتمام بأوضاع الشباب.
- ✓ تزايد فرص الشغل التى أصبحت متوفرة عن ذى قبل.

فى سياق متصل كانت هناك محاولة لقياس مدى رضى المبحوثين عن أوضاعهم السوسيواقتصادية خصوصا، فكانت النتائج مرة أخرى عاكسة لحجم نقمة الشباب على أوضاعهم، حيث عبّر ٦٤٪ من هؤلاء عن عدم الرضا، وعدم الرضا التام عن أوضاعهم، توزعت هذه النسبة حول ما يقرب من ٣٧٪ من إجمالى النسبة العامة بعدم الرضا بالمرة، بينما أكد ما يقرب من ٢٧,٥٪ عن عدم الرضا، الأمر لا يختلف إلى حد ما مع فئة الراضين نوعا ما عن أوضاعهم، حيث يلاحظ تردد بعض المبحوثين واتجاههم إلى التعبير عن ذلك بهذا الشكل، بينما لم تتعد نسبة المعبرين من المبحوثين برضاهم ورضاهم التام نسبة ما يقرب من ١٩,٥٪.

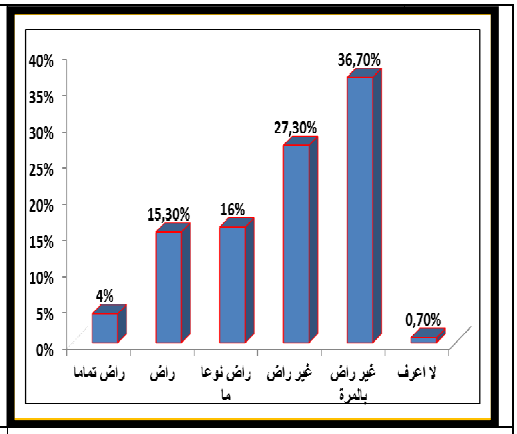

شكل (١٧) يبين مدى رضى الشباب المبحوث عن وضعهم السوسيو اقتصادى بالجزائر

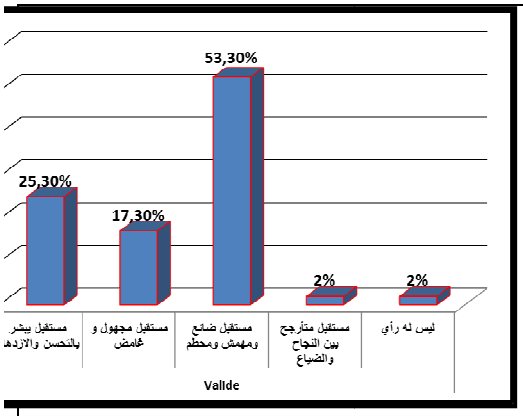

شكل(١٨) يبين تطلعات وآمال الشباب بالجزائر

١. برّر معظم الشباب مواقفهم هذه بمجموعة الأسباب والعوامل أهمها:

- ✓ غياب فرص الشغل.
- ✓ الظروف المزرية والقاسية التى يعانى منها عديد من الشباب.
- ✓ تزايد الشعور بالتهميش والإقصاء والاستبعاد عندهم.
- ✓ نقص المرافق التى يمكن أن تسهم فى اندماجهم والتخفيف من وطأة أوضاعهم.

٢. غير أن هذا الشعور يختلف مع بعض ممن عبروا عن رضاهم، ورضاهم نوعا ما عن أوضاعهم السوسيو اقتصادية، حيث اعتبر هؤلاء أن هناك:

- ✓ تحسنًا طفيفًا فى أوضاعهم عن ذى قبل.
- ✓ تزايد فى مستوى التفاؤل عندهم بمستقبل الشباب بهذا الحى والمدينة والجزائر عموما.

فى هذا السياق عبر أكثر من ٥٣٪ من الشباب عن أن مستقبلهم ضائع ومهمش، وأضاف أكثر من ١٧٪ منهم أن مستقبلهم يبدو مجهولا وغامضا

بالجزائر، وفقط ربع العينة أى ٢٥٪ من مجموع المبحوثين أجابت بأن مستقبلها يبشر بالتحسن والازدهار.

إن قراءة هذه النسب تعكس وضع الشباب بهذا الحى، ومن ثم الجزائر وكذا الجنسين ومختلف الأعمار، الذين مهما اختلفوا فى بعض الطروحات، غير أن لسانًا وتعبيرًا واحدًا جمع بينهم ومفاده ضيق الأفق وانحصار التطلعات إلى المستقبل، ما أسهم حسبهم فى تنامى آمال الهجرة سواء بالداخل أو الخارج، وكذا انتشار الكثير من المظاهر الاجتماعية كالانحراف والعنف والفقر والإدمان وغيره بين أوساط هؤلاء كتعبير ونتيجة حاصلة لحالة التذمر والسخط اتجاه مختلف السياسات الفاشلة فى نظرهم والهاضمة لحقوقهم، والتى انقطع خيط الثقة معها عند كثير من هؤلاء.

لتوضيح الأمر أكثر تم اختيار عنصر الهجرة، الذى يتم من خلاله جسّ رأى ومواقف الشباب المبحوث منه، وتمثلت النتائج فيما يلى:

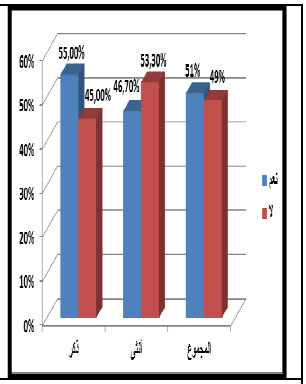

شكل (١٩)
يبين نوايا الهجرة عند الشباب المبحوث حسب متغير الجنس

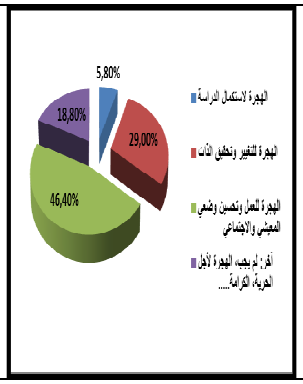

شكل (٢٠)
يبين أسباب ودوافع استعداد الشباب للهجرة الخارجية وأهدافهم منها

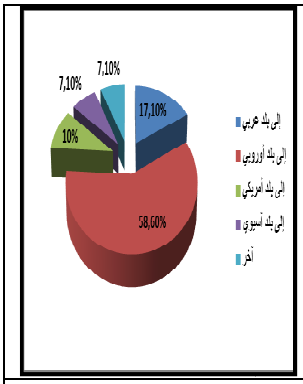

شكل (٢١)
يبين اتجاهات الهجرة المرغوبة عند الشباب المبحوث

بداية يتضح من خلال الشكل الأول أعلاه أن نسبة مهمة من الشباب المبحوث تفكر جديا فى الهجرة الخارجية لو توفرت أمامها الفرص، حيث يسجل فى هذا السياق أن ٥١٪ من المبحوثين أجابوا باستعدادهم للهجرة إلى الخارج وبكل الوسائل فى حال توفر ذلك، غير أن هذا الأمر اختلف فى المقارنة بين الجنسين وأوضاعهم الاجتماعية والعائلية، حيث وجدنا أن فئة الذكور من العزاب هم الأكثر استعدادًا ذهنيًا وفيزيقيًا لخوض تجربة الهجرة، وبالمقابل فإن فئة الذكور المتزوجين ليس لديهم استعداد للهجرة، حيث عبر فى هذا السياق ٤٥٪ من المبحوثين عن ذلك.

بالنسبة لفئة الإناث فإن أكثر من نصفهن، أى ما يفوق قليلا ٥٣٪ أجبن برفضهن مغامرة الهجرة وتحبيذهن الاستقرار، ومن هؤلاء كانت النسبة الأكبر من المتزوجات، بينما ما يقرب من ٤٧٪ أجبن باستعدادهن للهجرة وكانت الفئة الغالبة منهن للعازبات.

وبالعموم وإن تقاربت النسب إلا أن أسباب ودوافع مختلفة، دفعت بهؤلاء الشباب إلى التعبير عن استعدادهم للهجرة من رفض الفكرة، يتجلى ذلك أكثر من خلال الشكل الثانى أعلاه:

✓ يظهر من خلال هذا الشكل أن العامل السوسيو اقتصادى كدافع وهدف أساسى متوخ من هذه الهجرة وبنسبة أكثر من ٤٦٪، فبسبب الظروف المهنية والاجتماعية والاقتصادية، التى سبق تفصيلها فى المبحث السابق، ما يؤكد أن هذا العامل أسهم فى تغذية دافعية وتفكير الشباب واستعداد نسبة مهمة منهم للهجرة.

✓ نسبة مهمة أخرى قدرت بـ (٢٩٪) اعتبرت أن الدافعية للتغيير بمختلف أشكالها وجوانبها، وخصوصا العامل الذاتى، هى ما تدفعهم للتفكير والاستعداد

للهجرة، فى ظل ستاتيكية أوضاعهم بل ونكوصها نحو مزيد من التأزم وغياب أى أفق مستقبلى قريب أو منظور.

✓ استكمال الدراسة كان العامل الثالث فى ترتيبه، حيث ما يقرب من ٦٪ أجابوا بذلك، فالدراسة بالخارج بالنسبة لهم تفتح لهم آفاق تحقيق الآمال والتطلعات والاندماج، التى لم يجدوها فى الأنظمة التعليمية وسوق الشغل بالجزائر.

✓ نسبة أخرى قدرت بما يقرب من ١٩٪ أجابت إجابات مختلفة، ولكن يبقى أهم ما سجلناه فيها بحث بعض الشباب عما عبروا عنه بالحرية بمعناها الشامل والرامز لمعاناتهم من التضييق والتقييد، الذى يشعرون به ويعيشونه داخل الجزائر، كما عبر آخرون ببلاغة القول إنهم يبحثون عن التقدير "الشعور أننا بنو آدم"، هذا يعكس حال الاستبعاد، الذى لم ينتج إلا مزيدا من عناصر الحرمان والظلم واللامساواة فى الفرص، وبالتالى يبقى كل ذلك دافعًا أساسيًا لهجرة الوطن عوض العيش فى غربته حسب هؤلاء.

بالنسبة لإتجاهات الهجرة المرغوبة، فمعظم من أجاب باستعداده للهجرة، اختار أوروبا منها الغربية، خصوصا فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وكانت نسبة ذلك بأكثر من ٥٨٪ من النسبة الخاصة بهذه الفئة، بينما بقية النسب تبقى أقل ومتقاربة لبعضها البعض وشملت بقية القارات والدول.

خلاصات واستنتاجات

- يستنتج من خلال واقع الشباب بهذا الحى وبالجزائر عموما أن نوعين من الاستبعاد الاجتماعى يميزا وضع الشباب أحدهما إرادى ارتبط حدوثه بحالات لمبحوثين اختاروا عدم المشاركة الطوعية، وبالتالى لم تكن للسلطة مسئولية كاملة فى ذلك، بينما أغلبية المبحوثين يعيشون فى ظل وضع

استبعاد لاإرادى بسبب ضعف آليات التنمية وسياسات الدولة تجاه هذه الفئة ومواطنها، وبالتالى فإن ذلك يحمّلها مسئولية الوضع ومآلاته السلبية.

- من خلال التتبع والبحث فى وضع الشباب، تبين أن العديد منهم يعيشون ظروفًا مزرية، حيث البطالة وضعف الدخل وانهيار القدرة الشرائية وانخفاض مستويات الاستهلاك إلى أقل سعرات حرارية ممكنة لكل فرد، وكذا عدم توفر الغالبية على مسكن، أو حتى تدهوره واهترائه، وهذا بدوره يعكس ضعف آليات التنمية وطرائقها، التى بموجبها تم التخلى عن تنمية الأطراف لصالح المركز، ولفئات على حساب أخرى، وبسبب ذلك عجزت السلطة المحلية والمركزية فى إيجاد التوليفة الممكنة لحل المشكل، ودمج مختلف الشباب في نسق التنمية.
- انتشار أشكال التسيير البيروقراطى مع ما يرتبط به من محسوبية ومحاباة فى تحصيل مناصب العمل وتوفير السكن وغيره، يضاف له سوء توزيع الخيرات والمقدرات بعدل بين جميع الفئات ومنهم الشباب بالخصوص، كرّس وغذى استمرار استبعاد الشباب وتهميشه، ووسع ذلك بالمقابل من هوة اللاثقة فى السلطة وطرائقها وسياستها وبرامجها الارتجالية وغير المخططة.
- هذه الوضعيات أشعرت الشباب بأنهم الفئة الأكثر استبعادا ومن ثم إقصاءً وحرمانا وتهميشا، ما ولّد وغذى نقمة على أوضاعهم، وأسهم بشكل عكسى فى انتشار الكثير من الظواهر بالمجالات الحضرية للحى والمدينة والجزائر عموما من قبيل العنف والإجرام الحضريين، والفقر والإدمان والانتحار بسبب انسداد الأفق فى وجه العديد من هؤلاء الشباب.
- فى سياق متصل، دفع هذا الوضع العديد من الشباب إلى التفكير فى الهجرة، التى أصبحت عند هؤلاء المخرج والمنجى لهم من الظلم والاستبعاد والتهميش والحرمان واللامساواة، التى يعيشونها يوميا.

- تعددت الأسباب والعوامل الدافعة لهؤلاء الشباب للهجرة، لكن يبقى أبرزها العامل السوسيو اقتصادى والكراماتي، وكذا البحث عن الحرية والإنسانية، التى عبّر العديد من الشباب عن فقدانها بوطنهم، بل إن هناك من ذهب إلى التأكيد على شعور الغربة، الذى بات يشعره بالوطن.
- بالعموم تجلى من خلال نتائج هذا البحث أن هناك رابطًا سببيًا وثيقًا بين زيادة حجم الاستبعاد ونقص التضمين والاندماج وتزايد التفكير فى الهجرة، هذا على عكس ما عبّر عنه الشباب المندمج فى النسق الاجتماعى والاقتصادى بحى بودغن ومدينة تلمسان بصراحة من أنه بسبب أوضاعه هذه فإنه لا يمكنه التفكير فى الهجرة أو تنفيذها.
- بالمقابل لهذا أسهم الاستبعاد والإقصاء الاجتماعى للشباب وتهميشهم فى تغذية مزيد من التأزم لمجالاتهم الحضرية وأوضاعهم السوسيو–اقتصادية والتعليمية وغيرها، حيث العديد من الشباب وقع في مستنقع الانحراف والعنف والجريمة والإدمان والفقر، فى ظل انسداد الأفق وتزايد إحباطهم وسخطهم وتذمرهم من الوضع القائم، الذى تميزه القتامة والأفق الحالك عند العديد منهم.

المراجع والهوامش

١- حدية مصطفى، "تطلعات الشباب بين الواقع وآليات التحقيق"، من الكتاب الجماعى: الشباب المغربى فى أفق القرن الحادى والعشرين، تنسيق مبارك ربيع، ط١، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نـــدوات ومناظرات رقم ٥٩، ١٩٩٦، ص ٢٧- ص ٢٩.

٢- غريب عبد الكريم، "أى نموذج للتوافق لدى الشباب المغربى"، من الكتاب الجماعى: الشباب المغربى فى أفق القرن الحادى والعشرين، تنسيق مبارك ربيع، ط١، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٥٩، ص ١٢٣.

٣- المرجع السابق، ص ١٢٥.

٤-حدية مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

٥- المرجع السابق، ص ٢٩.

٦- محسن مصطفى، "الشباب وإشكالية الاندماج الاجتماعى (مقاربة سوسيولوجية)"، من الكتاب الجماعى: الشباب ومشكلات الاندماج، تنسيق الداشمى عبد السلام وحدية مصطفى، ط١، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤٩،١٩٩٥، ص ٢١.

٧- المرجع السابق، ص ٢٦.

٨- World Bank, Inclusion Matters: The Foundation for Shared Prosperity, Washington, 2013.

٩- Asian Development Bank, Overview of Gender Equality And Social Inclusion in Nepal, Mandaluyong City, Philippines, Published, 2010, p. 03.

١٠- لمزيد من التفاصيل انظر: على زيد الزغبى، "أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعى فى البلدان النامية"، من مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد ٠٥/ مارس/ ٢٠١٣، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، ٢٠١٣، ص ٢٠- ٢١.

- دخيال عز الدين، "تقديم"، أعمال الندوة الدولية: الادماج والاندماج... الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات، المعهد العالى للتنشيط الشبابى والثقافى ببئر الباى، جامعة تونس، د. ت، ص ٤٠.

- نور الدين بلقاسم، "الإدماج والاندماج المفهوم والدّلالات والشروط الموضوعية"، أعمال الندوة الدولية: الادماج والاندماج...الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات، المعهد العالى للتنشيط الشبابى والثقافى ببئر الباى، جامعة تونس، د.ت، ص ٧٠.

Asian Development Bank, 2010, op. cit., p. 03.

١١- Burchardt T., Le Grand J, and Piachaud D, 'Introduction', in Hills, J., Le Grand, J. and Piachaud, D., eds Understanding Social Exclusion, Oxford University Press, Oxford, 2002, pp. 1-12.

Muddiman, D, Theories of Social Exclusion And The Public Library, Open to All? : the Public Library and Social Exclusion. London: Resource: The Council for Museums, Archives and Libraries,2000, pp. 1-15. [Book Chapter], Web Site: http://eprints.rclis.org/7118/ Visit the site on 5/01 /2016.

١٢- Muddiman, D and others, (2000), Open to All? The Public Library and Social Exclusion, Volume One: Overview and Conclusions, Library and Information Commission Research Report 84, Resource: The Council for Museums, Archives and Libraries,2000, p.40.

١٣- Ibid., p.40.

١٤- Jermyn, H, The Arts and Social Exclusion: A Review Prepared for the Arts Council of England, September 2001, p. 02- Web site:

http://www.artscouncil.org.uk/publication_archive/arts-and-social-exclusion-a-review-prepared-for-the-arts-council-of-england/, Visit the site on 20/10 /2015.

١٥- Muddiman, D and Others, op.cit., p. 02.

١٦- Ibid., p. VIII.

١٧- Ibid., p 05.

١٨- Beall, J., Globalization and Social Exclusion In Cities: Framing The Debate With Lessons from Africa and Asia, Environment& Urbanization, Vol. 14, No. 1, April 2002, pp. 43- 45, 50-51.

Julian, G, Individual Choice and Social Exclusion, Centre for Analysis of Social Exclusion London School of Economics Houghton Street, London, December 2003, pp. 01- 02. -١٩

-٢٠ لمعرفة معنى كلمة وتاريخ تلمسان انظر:

- عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر، مراجعة زكّار سهيل، الجزء السابع، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٠، ص ١٠٤-١٠٥.

- أبى زكريا يحيى ابن خلدون، بغية الرواد فى ذكر الملوك من عبد الواد، المجلد الأول، مطبعة بيير فونطانا الشرفية فى الجزائر،١٩٠٣، ص ١٩-٢٠.

-٢١ www.andi.dz/, Visité le 24/11/2016, 21h.

-٢٢ المعهد الوطنى للإحصاء (ONS)، الموقع الإلكترونى: www.ons.dz/IMG/pdf/pop3_national.pdf، ص ٣٠، أطلع عليه يوم ٢٠١٦/١١/٢٤، الساعة ٢١.

-٢٣ ABADIE, L, (1994), Tlemcen en passé, Edition Jacques Grandini, Nice, Franc, p. 07.

-٢٤ شرقى الرزقى، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان فى عدسات مصورى القرن ١٩م، نشر دار ابن خلدون، تلمسان، ٢٠١٣، ص ١٣.

-٢٥ Andezian S, « Chapitre premier. Tlemcen : un Espace De Métissage », Expériences Du Divin dans l'Algérie Contemporaine, Paris, CNRS Éditions, Conditions d'Utilisation,2001: http://www.openedition.org/6540, visiter le : 08-11-2015, p. 39-53.

-٢٦ RAHOUI. H, (7 juillet 2007), «Les Formes D'Appropriation de l'Espace Urbain Tlemcénien Aux Époques Pré-Coloniale et Coloniale et Durant la Période Contemporaine». URBAMAG, 2 - Logique Institutionnelle et Logique Citadine dans les Villes du Maghreb.

-٢٧ RAHOUI. H, Evolution des Formes de « Management » Urbain, à la Lumière des Mutations Socio-Politiques et Économiques, en Algérie. Cas d'une Ville Historique : Tlemcen (Algérie), Ville-Management 7, p. 05.

-٢٨ بلدية تلمسان (٢٠١٢)، مصلحة الإحصاء، تقرير سنة ٢٠١٢.

٢٩- BEKKAR R, « BOUDGHENE : La Citadinité Contestée d'un Quartier de TLEMCEN, La Citadinité et Questions », TOURS, Ouvrage Publié Sous la Responsabilité Scientifique de MICHEL LUSSAULT et PIERRE SIGNOLES, Collection Sciences de la Ville № 13 Fascicule de Recherches № 29 d'URBAMA , 1996, site internet : http://www.artscouncil.org.uk/publication_archive/arts-and-social-exclusion-a-review-prepared-for-the-arts-council-of-england/, p.121.

٣٠- بريان بارى، "الاستبعاد الاجتماعى والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل"، من الكتاب الجماعى الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهرى، الكويت، عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٤٤، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٥٥.

٣١- جون هيلز وآخرون، "الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم"، المرجع السابق، ص٥٤.

٣٢- مجدة إمام، (٢٠٠٩/٦)، "هجرة الشباب الدولية والتنمية: الفرص والتحديات"، الموقع الإلكترونى: css.escwa.org.lb/SD/1017/ALOpaper.doc ، ص ٨.

٣٣- بحير سعيد، "التوجيه النفسى والتأهيل المهنى للشباب المغرب"، من الكتاب الجماعى: الشباب المغربى فى أفق القرن الحادى والعشرين، تنسيق مبارك ربيع، ط١، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٥٩، ص ١٣٥-١٣٦.

٣٤- جون هيلز وآخرون،"الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

٣٥- Banquet mandible, Grouped pour la Reduction de la Pauvreté Reduction de la Pauvreté et Gestation Économique, 2015.

٣٦- الديوان الوطنى للإحصائيات (ONS)، الموقع الإلكترونى، http://www.ons.dz.

٣٧- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، موقع www.la-laddh.org.

٣٨- جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨، ٦٩.

٣٩- تانيا بورتشارد وآخرون، "درجات الاستبعاد .. تطوير مقياس دينامى متعدد الأبعاد"، المرجع السابق، ص ٧١.

Abstract

ALGERIAN YOUTH IN URBAN SOCIETIES: SOCIAL INCLUSION AND EXCLUSION "SOCIO-EMPERICAL STUDY IN TLEMCEN AS A MODEL"

Bu-Shamma El-hady

This paper deals with the situation of youth in Algeria. It focuses on this subject in terms of the social inclusion or exclusion.

It mainly focuses on the relationship between development projects and the situation of youth, precisely how these projects contribute in their inclusion or exclusion and marginalization.

According to this empirical study, which was carried out in Tlemcen, there are many results. The most important one is the relationship between the failure of development projects and the situation of young people who are excluded and marginalized.

The majority think that migration is the best solution for them. Others find that violence is the only way to get their needs in society.